على المغالاه في الصداق والدفع قد اعلى ان ذلك جايز وتزوج طلحه من العشر
رضي الله عنهم ام كلثوم بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنه عما يه الف وتزوج مصعب ابن الزبير ابنتها
عايشه بنت طلحه فاصدقها الف الف درهم ثم تزوجها بعده عمر بن عبد الله بن معمر التيمي فاصدقها
ما يه الف درهم سارذهبا فهذا لا يروى به ناسا وان كان ترك المغالاه في الصداق
اولى فهو لا جله الصحابه رضي الله عنهم فقد فعلوا ذلك والقدوه بهم وفقنا الله
لا تباعهم بمنه وكرمه امين وانما الجايز والمكروه الذي يفعله كثير من الجهال الذين
يعولون ان زوجك مولينا لا يكفن او ما ازوجها الا حتى تهب لي حصتها من ميراثها
او تتدرلي بيتها مثلا فهذا وامثاله حرام شديد الحرمه ويفوت به الولي ويعد عاضلا
وينتقل الولايه منه الى ابعد وامساولته العرس وما يدفعه الزوج لاجل ذلك
فهو سنه وجرت بها السنن وامر بها النبي صلى الله عليه وسلم زوجه او قول انها واجبه
لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اولم ولو بشاه وهي ثابته
عن النبي صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا وجعلوا نثر السكر والحلوى في اصل العرس
حايز بل قال المسعودي ان نثر الدراهم والدنانير في ذلك حايز فاما نثر الدراهم
والدنانير عند وه من المباح في العرس فلا يعقلها وليمه العرس على الزوج والسنه بعد الدخول
ولكن يجوز بعد الدخول ايضا ووقتها موسع قال الاصحاب والظاهر انها تستمر بامتداد
مده الزفاف للاكل سبعا والتثبيت ثلاثا وبعد ذلك يكون قضاء فان فعلها اهل
المراه من عند انفسهم حصلت السنه ايضا والله سبحانه اعلم لنظائر ذكره

مسله في رجل ملك عبدا وجاريه وزوج العبد بالجاريه بعقد صحيح

فهرب

جزء

فهرب العبد الى بلد بعيده وغاب على سيده فاراد السيد ان يطلقها على نظر الشرع فهل يصح طلاق السيد
افتونا ماجورس الجواب ان هذه المساله قد سيل عنها العلامه جمال الدين محمد بن حسين القطان
فقال في فتاويه ما لفظه مساله ما الجليه في نكاح العبد المزوج باذن المجواب لكاتبها السيد كتابه
صحيحه لم يتبين لها بعد ذلك فتفسخ كما حاضته ثم يحيضها فيفسخ السيد الكتابه والله
اعلم كلام القطان قلت وصوره الكتابه ان يقول السيد كاتبتك على عشرين دينارا مثلا
منجما بوقتين معلومين كل نصف او اسهر كذا ونصفه الاخر او شهر كذا فاذا ادى نجمه فانت
حر ولا بد من قبولها قولا فاذا مضى الوقتين وتحرت او امتنعت مراد اليها لسيدها بيعها او فسخ
الكتابه بنفسه متى شاء والله اعلم الحمد لله وافق مسله اختلف الزوجان في الصداق
وماتا اعقدت مايع مصفا فتال ايهما اسرع فمن المصدق منهما الجواب الراجح انهما تحالفا
يتحالفان كالبيع سواء اختلفا قبل الدخول او بعده او بعد انقطاع الزوجيه او اختلف ورثتهما
احدهما وارث الاخر ويحلف الزوجان على البت في النفي والاثبات ويحلف الوارث في الاثبات
على البت وفي النفي على نفي العلم والذي يتولى النسخ في الصداق هو الحاكم احدهما في المبيع
والاوجه ان النسخ على الفوري اخذا من البيع فاذا تحالفا وفسخ الصداق رجعت الى مهر المثل
وهاهنا دقيقه فاذا اوجب مهر المثل في هذه الصور او غيرها من الصور الموجبه لمهر المثل فهل اذا
هل هو ما يعتقد به في الجمله في غالب نساء عصبتها ام مرغب به فيها مسلما حال العقد وفي ذلك
كلام مطول راجعه من قبايه الجزء الرابع من شرح الروض عليتا والله سبحانه اعلم وفي الروضه ما لفظه

فرع قال المتولي لو مات الزوج واعتقل الوارث ان الزوج سمى لها الفا فقال الوارث
لا اعلم سمى لها الفا تحالفا ولحلف الوارث على نفي العلم فاذا حلف قضى لها بمهر المثل